

Distr.: General
22 August 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر المؤتمرات، جنيف، يوم الاثنين ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي أن تعرض في مذكرة وأن تدرج أيضا في نسخة من المحضر.
وينبغي أن ترسل في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08750 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيدة باومان (ألمانيا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فأكدت مجددا الأهمية الحاسمة للعمل المتضافر الرامي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقالت إن الدول الأعضاء في المبادرة تلتزم التزاما عميقا بولايتها الجوهرية المتمثلة في تعزيز الركائز الثلاث التي أرسيتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك بالاستناد إلى خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، والمجالات المشتركة التي حددت في الدورة السابقة للجنة التحضيرية.

٢ - وأشارت إلى أن البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية غير القانونيين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالا يشكلان تهديدا خطيرا للأمن العالمي. وأعربت عن أملها في أن يُفضي الحوار إلى قيام هذا البلد باتخاذ خطوات ملموسة تقود إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاء كاملا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه بطريقة سلمية، وحثت بقوة هذا البلد على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في إطار المحادثات السادسة الأطراف، بما فيها الالتزامات التي جرى الارتباط بها في البيان المشترك للجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الموجودة، والانضمام مرة أخرى إلى المعاهدة، والامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية وتجارب القذائف، والانضمام إلى اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضافت أن الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بمواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وممارسة أقصى ضغط دبلوماسي واقتصادي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣ - والدول الأعضاء في المبادرة ملتزمة أيضا بالإسهام في الوصول بدورة الاستعراض الحالية إلى خاتمة ناجحة تستند إلى حوار شامل بشأن ركائز المعاهدة الثلاث. وهي تحث جميع الدول الأطراف على أن تمثل أمثالا كاملا لالتزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقية، وخاصة عن

طريق تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تنفيذًا كاملا وسريعا، وعلى أن تواصل تطوير خطة العمل باستحداث أفكار ومبادرات يمكن أن تساعد على مد الجسور بين الدول الأطراف. وهي تدعم أيضا المناقشات بشأن تعزيز عملية الاستعراض، ولا سيما من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتلتزم مساندة دول أطراف أخرى لتلك الجهود. وأشارت إلى أنها توجه انتباه اللجنة إلى ورقات العمل المقدمة من المبادرة (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.24)، و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26، و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.29، و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.36.

٤ - وقالت إن من المؤسف ألا تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد دخلت حيز النفاذ حتى الآن، وحثت جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تبادر إلى ذلك بلا إبطاء.

٥ - وأضافت أن تحقيق تخفيضات أكبر في الترسانات النووية وإحراز تقدم صوب التخلص التام من الأسلحة النووية يستلزمان قيادة سياسية حازمة ورفيعة المستوى والتزاما لا يتزعزع بمعاهدة عدم الانتشار. ويستلزم الأمر أيضا تدابير لبناء الاطمئنان والثقة من أجل تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح. ودعت الدول الأطراف الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى إحراز تقدم في تعزيز المعاهدة، واستخدام استمارة إبلاغ موحدة، مثل نموذج الإبلاغ الذي أعدته المبادرة، في تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. وسيكون من دواعي الارتياح أن يتواصل الحوار بشأن المعلومات المقدمة في تلك التقارير.

٦ - وأضافت أن الدول الأعضاء في المبادرة تدعم الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وترحب بالتعاون النشط والحوار الفعال بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في تلك العمليات. وهي تسعى أيضا إلى الشروع مبكرا في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، وترحب في هذا الصدد بعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتتطلع إلى تلقي التقرير النهائي للفريق في وقت لاحق من عام ٢٠١٨. ونوهت بأهمية أن يستهل مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وأضافت أن بلدها ملتزم بمهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتوفر المعاهدة إطاراً قانونياً لبلوغ هذا الهدف الذي يمكن تحقيقه باتباع نهج تدريجي وشامل. وبالمثل، تكمن الوسيلة الواقعية الوحيدة لنزع السلاح بشكل فعال وقابل للتحقق ولا رجعة فيه في اتباع نهج تدريجي يستند إلى خطوات عملية وقابلة للإنجاز، مع إيلاء العناية الواجبة للبيئة الأمنية المعقدة والسياق الاستراتيجي.

وتتمثل إحدى هذه الخطوات في دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ. وقد قامت بلغاريا، بوصفها دولة مدرجة في المرفق ٢، بالتوقيع والتصديق على المعاهدة، وهي تدعو سائر الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى أن تفعل الشيء نفسه على سبيل الأولوية. وينبغي أيضاً إسناد الأولوية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستدعم تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وتعزيز القواعد والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. وتقدر بلغاريا في هذا الصدد العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٣ - وتسم المبادرات المنفذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي بأهمية حيوية. ولذا فإنها ترحب بالبدء الوشيك لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وترحب كذلك بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

١٤ - وأضافت أن إجراء مزيد من التخفيضات في مخزونات الأسلحة النووية يمثل خطوة عملية صوب نزع السلاح. ويعد الحفاظ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى) أمراً حاسماً الأهمية لأمن أوروبا والمناطق الواقعة خارجها.

١٥ - ويشكل الانتشار تهديداً كبيراً للسلم والأمن العالميين. وأشارت إلى أن البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية غير القانونيين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يثيران القلق بوجه خاص. ويقتضي الأمر إيجاد حل سلمي وسياسي ودبلوماسي للمشكلة، يقترن بخطوات ملموسة يتخذها هذا البلد صوب نزع السلاح بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وقالت إنها تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تتمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية.

٧ - وقالت إن الدول الأعضاء في المبادرة ملتزمة بتعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ تمثل اتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الدولي الحالي. ودعت جميع الدول التي لم تبرم وتنفذ بعد البروتوكولات الإضافية إلى أن تقوم بذلك دون إبطاء.

٨ - وأضافت أن استمرار التنفيذ الصارم لخطة العمل المشتركة الشاملة، الذي يثبت أن الدبلوماسية يمكنها أن تنجح في النهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار عندما يساندها توافق دولي واسع، من شأنه أن يكفل الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني. ورحبت بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى رصد تقييد جمهورية إيران الإسلامية بالتزاماتها بموجب الخطة وإلى التحقق منه.

٩ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في المبادرة تؤيد حق جميع الدول الأطراف التي أوفت بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار في الوصول إلى المنافع الكاملة للعلوم والتكنولوجيات النووية. كما ترحب بالدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كفالة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتحقق من الضمانات، وتشجع جميع الدول على الالتزام بالتنفيذ الجاري للضمانات، وبكفالة مستويات فعالة للأمان والأمن.

١٠ - وستواصل الدول الأطراف في المبادرة، بوصفها مجموعة أقاليمية متنوعة لدول غير حائزة للأسلحة النووية، القيام بدور بناء واستباقي في تيسير المباحثات بشأن تلك المسائل وغيرها من القضايا الصعبة، ومد الجسور بين المواقف المتباينة للمساعدة على بث الحيوية في عملية دورة الاستعراض، وهي ملتزمة بدعم التوصل إلى نتيجة مثمرة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وخاصةً بالنظر إلى أنه يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار.

١١ - السيدة دافيدوفا (بلغاريا): قالت إن بلدها يعلق أهمية كبرى على معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي القائم على عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ملتزم من ثم بالتنفيذ العالمي للمعاهدة. وقد قدمت المعاهدة بالفعل إسهاماً لا نظير له في السلم والأمن الدوليين. غير أن كل الدول مسؤولة عن إحراز مزيد من التقدم وعن استغلال دورة الاستعراض الحالية بشكل كامل من أجل صياغة نهج إيجابي وواقعي يؤكد مجدداً صلاحية المعاهدة ويتصدى للتحديات الراهنة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٢١ - ولكن لا يمكن إنكار أن نظام عدم الانتشار يواجه تحديات كثيرة. فسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير القانوني إلى حيازة أسلحة نووية يمثل أكبر أزمة تتعلق بالانتشار حتى الآن ويشكل تهديدا هائلا للسلم والأمن الدوليين. ويجب العمل على إيجاد حل دبلوماسي، يتضمن حملة ضغط متواصل، وخطوات لنزع السلاح النووي بشكل ملموس وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وانضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى معاهدة عدم الانتشار.

٢٢ - وتلتزم ألمانيا التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أثبتت أن بالوسع التوصل إلى حلول دبلوماسية شاملة للأزمات الكبرى المتعلقة بالانتشار النووي. وتكفل الخطة اقتصار البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية على توكي الأغراض السلمية وحدها، استنادا إلى قيود صارمة وإلى أكثر نظم الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالرصد والتحقق صرامة في العالم.

٢٣ - وتطرح أسلحة الدمار الشامل الأخرى بدورها تهديدا لنظام عدم الانتشار. ونوهت بأن بلدها يشعر بالجزع للاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، الذي ينتهك القاعدة الدولية القاضية بعدم استخدام هذه الأسلحة. وقالت إن المسؤولين عن ذلك يجب أن يخضعوا للمحاسبة.

٢٤ - وأضافت أن انتهاك الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة النووية يدعو هو الآخر إلى القلق البالغ. وقد شكلت هذه الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي دعامة الجهود الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية وحققت منافع أمنية كبرى، وخاصة لأوروبا. غير أن الاتحاد الروسي يُظهر حاليا تجاهلا سافرا لتلك الاتفاقات ويسعى إلى حيازة قدرات عسكرية تقليدية ونووية جديدة. ودعت الاتحاد الروسي إلى تهدئة شواغل المجتمع الدولي بشأن عدم امتثاله لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وحثت هذا البلد والولايات المتحدة على مواصلة حوارهما، بما في ذلك بشأن الاستقرار الاستراتيجي. ودعت أيضا هذين البلدين إلى المضي في خفض ترسانتيهما النوويتين، والشروع في مفاوضات بشأن تمديد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها)، مع مراعاة أن العملية تتطلب ثقة وامتثالا كاملا للمعاهدات القائمة.

١٦ - وأضافت أن التنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة قد أسهم إسهاما جوهريا في السلم والأمن الإقليميين، وطمأن المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وحثت هذا البلد على الامتناع عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تنتهك قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

١٧ - وأشارت إلى أن بلغاريا تشعر بالقلق إزاء عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات المبرم معها، ودعت ذلك البلد إلى الانضمام إلى بروتوكوله الإضافي بلا إبطاء. وقالت إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وللتزامات البلد في مجال عدم الانتشار.

١٨ - ويُعد نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا رئيسيا في التصدي لمخاطر الانتشار ولتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وكما يتسنى للوكالة أن تضطلع بواجباتها يجب أن تظل متمتعة بالمصادقية والاحترافية وممولة تمويلًا جيدا. وتسهم بلغاريا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، إسهاما كبيرا في هذا الصدد. وما برحت بلغاريا تعمل منذ عقود بشأن جميع الجوانب المتصلة باستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقا لأعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار. وهي تؤيد الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ترويج تلك المعايير، وتشارك في مبادرات متنوعة لتنمية التعاون الدولي في تطبيقات الطاقة النووية.

١٩ - السيدة باومان (ألمانيا): قالت إن الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار تمثل مناسبة ملائمة لإعمال الفكر بشأن إسهام المعاهدة الضخم في السلم والأمن العالميين. فقد أتاحت المعاهدة إنشاء نظام متطور وناجح لعدم الانتشار ونزع السلاح حال دون انتشار الأسلحة النووية وردع كثيرا من الدول عن السعي وراء الخيارات النووية.

٢٠ - وتقدر ألمانيا دور المعاهدة في إدماج مبدأ عدم الانتشار في سياسة الأمن الدولي. ومع مرور الوقت، تعززت المعاهدة بتنفيذ ضمانات نووية لمنع استخدام المواد النووية في أغراض غير مقرر لها. ويجب على كل الدول الأطراف أن تغتنم دورة الاستعراض الحالية لمواصلة تدعيم نظام عدم الانتشار بترويج اتفاقات الضمانات الشاملة وما يقترن بها من بروتوكولات إضافية، باعتبارها المعيار الذهبي في مجال الضمانات النووية.

والأمن الدوليين. وحثت جميع الدول الأطراف على التركيز على الوصول بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إلى خاتمة ناجحة تؤكد مجددا الدور الاستراتيجي للمعاهدة وتريد من فعاليتها.

٢٩ - وأضافت أن المعاهدة تشدد بشكل لا لبس فيه على أن انتشار الأسلحة النووية سيُقَرَّب البشرية من الحرب النووية بما تنطوي عليه من آثار إنسانية وبيئية كارثية. ولهذا السبب، أرست المعاهدة الالتزام القانوني بإنهاء سباق التسلح النووي واتخاذ خطوات لنزع السلاح النووي بلا إبطاء. وتعتقد كوستاريكا، بوصفها بلدا مسالما يتمسك بالقانون الدولي ويحترم أرفع القيم الأخلاقية والمعنوية، أن استمرار الجهود المبذولة لتعزيز نظام عدم الانتشار وتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هما الوسيلتان الوحيدتان لمنع استخدام هذه الأسلحة أو تفجيرها عرضاً.

٣٠ - وقالت إن التنفيذ غير المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة يعوق بلوغ أهدافها. وفي الدورة الحالية، ينبغي للدول الأطراف أن تقيم التقدم المحرز في تنفيذ تلك الركائز وأن تصوغ، على هذا الأساس، توصيات لعمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، مع مراعاة التكافؤ في التعامل مع كل ركيزة منها.

٣١ - وتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني بأي حال من الأحوال الاحتفاظ بالترسانات النووية إلى ما لا نهاية. وينبغي ألا يكون نزع السلاح أمراً اختيارياً أو خاضعاً لشروط تفرد بتحديداتها حفنة من الدول. وليس بمقدور أي دولة، علاوة على ذلك، أن تختار تطبيق الصكوك الدولية الملزمة قانوناً تطبيقاً انتقائياً، أو أن تبرز استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. فهذا سلوك من شأنه أن يقوض السلم والأمن العالميين.

٣٢ - وأدى ركود التقدم في مسائل نزع السلاح في العقود الأخيرة، واستمرار اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذه الأسلحة في عقائدها العسكرية، والاستثمار الحالي للموارد المالية والبشرية في برامج لإنتاج الأسلحة النووية وصيانتها وتحديثها، والتهديد باستخدام تلك الأسلحة، إلى تقريب المجتمع الدولي على نحو خطير من العواقب الإنسانية الكارثية التي ينطوي عليها هذا الاستخدام. إذ وصل هذا الخطر إلى أعلى مستوياته منذ عام ١٩٥٣. وقد حذر الخبراء من أن توظيف موارد متزايدة لاستحداث أسلحة دمار شامل أكثر تطوراً يفاقم من التوترات الدولية ويمكن أن يستثير سباق تسلح جديداً.

٢٥ - وقالت إن ألمانيا تسعى إلى تنفيذ برنامج عمل طموح في مجال نزع السلاح النووي، اقتناعاً منها بأن الإسهام في الأمن العالمي يمكن أن يتحقق لا من خلال الدفاع والردع فحسب، بل أيضاً من خلال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتشمل الخطوات الإيجابية التي ينبغي اتخاذها صوب نزع السلاح، حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ودخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، وتوافر نظام قوي وذو مصداقية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتتطلب تلك الخطوات كلها تعاوناً وثقة بين الجهات المعنية. ويصدق هذا أيضاً على ضمانات الأمن السلبية، التي اضطلعت بدور هام في بناء الثقة بنظام عدم الانتشار النووي وفي الحد من أهمية الأسلحة النووية في العقائد العسكرية الوطنية.

٢٦ - وتظل ألمانيا ملتزمة بالترويج لتلك الخطوات وللخطوات الأخرى الكفيلة بدفع تنفيذ معاهدة عدم الانتشار قدماً. وتتسم الثقة المتبادلة بأهمية قصوى للركيزة الثالثة للمعاهدة. فالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية شرط مسبق كي تحظى المعاهدة بقبول عالمي، وهو يوفر منافع كثيرة للدول. ولكن بات من الواضح أن استخدامها ينطوي أيضاً على مخاطر كبيرة. ويجب أن تُطْمَأَن الدول التي اختارت ألا تستخدم الطاقة النووية إلى أن الدول التي ارتأت أن تستخدمها تحافظ على أعلى معايير الأمان والأمن النوويين وتمثل للضمانات امتثالاً صارماً. وأشادت بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لعملها القيم في هذا المجال. وأوضحت أن ألمانيا تُعد حالياً رابع أكبر المساهمين في ميزانية الوكالة، وما برحت تنفذ برنامجها لدعم ضمانات الوكالة منذ ٤٠ عاماً. وهي أيضاً متبرع رئيسي في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

٢٧ - وأضافت أن الحاجة تتزايد إلى الدفاع عن معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها في ضوء تدهور البيئة الأمنية، وتآكل هيكل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وظهور تكنولوجيات وتهديدات جديدة. ونوهت باستعداد ألمانيا للعمل مع جميع الدول الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

٢٨ - السيدة وايت غوميز (كوستاريكا): قالت إن التغيرات العميقة التي تؤثر في المجتمع الدولي تستلزم تركيزاً أكبر على الامتثال للالتزامات القانونية القائمة، بوصف ذلك الوسيلة الوحيدة لتعزيز الهيكل المؤسسي للسلم والحوكمة العالميين. وفي هذا السياق، يعد التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم الانتشار، بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، أمراً جوهرياً لتعزيز السلم

٣٣ - وأشارت إلى أن البابا فرانسيس قد صرح بأن العلاقات الدولية يمكن أن تكون أسيرة للقوة العسكرية، والتهريب المتبادل، واستعراض مخزونات الأسلحة. وقالت إن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، لم تُخلق إلا إحساسا زائفا بالأمن، وليس بمقدورها أن تشكل أساسا للعيش السلمي بين أفراد الأسرة البشرية. والسبيل الوحيد لضمان ألا تُستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى هو إزالتها تماما، ولذا يعد التنفيذ الفعال للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة من المعاهدة، أمرا جوهريا. ويجب أن تُحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتقاسم المسؤولية عن إيجاد ثقة متجددة بنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، تقدما ملموسا صوب نزع السلاح بشكل شفاف ولا رجعة فيه وقابل للتحقق. وكان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية شاهدا على إيمان المجتمع الدولي بأن الحظر الملزم قانونا للأسلحة النووية سيسهم إسهاما كبيرا في إيجاد عالم خال من هذه الأسلحة وفي الحفاظ عليه، وشكل خطوة إلى الأمام في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٣٧ - السيد لاغوس كوير (شيلي): قال إن دورة الاستعراض الحالية لا يمكن السماح لها بأن تبوء بالفشل كما حدث للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك الفشل، تعتبر شيلي أن الوثيقة الختامية وخطة العمل الصادرتين عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ ما زالتا ساريتين بصورة كاملة.

٣٨ - وتتصل الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية اتصالا مباشرا بالمناخ الجغرافي السياسي السائد. وفي السنوات الأخيرة، حُجبت نكسات محبطة عددا من التطورات الإيجابية، من بينها إعراب عدد كبير من الدول عن دعمها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك يرمي إلى استكمال معاهدة عدم الانتشار وتدعيمها. وأشار إلى أن دولا معينة إلى الأمر بطريقة مختلفة، وأن شيلي تحترم نظرتها تلك لأن العمليات التي تفضي إلى وضع معاهدات جديدة وإلى تنفيذها على نطاق عالمي، ولا سيما في مجال حساس سياسيا وبالغ الأهمية للأمن الدولي، تكون دوما عمليات معقدة. ونوه بأن معاهدة عدم الانتشار كان لها، في الواقع، تاريخ ماثل. وقال إن بلده سيواصل من ثم تطوير المجالات التي تتوافر فيها أرضية مشتركة مع الدول التي تتقاسم أهدافه، اقتناعا منه بأن جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية ستبادر إلى ذلك ما أن تنجح في تخطي اعتمادها على الردع النووي. وأشار إلى أن شيلي يساورها القلق إزاء الأهمية التي ما زالت الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية تعلقها على هذه الأسلحة للإنسانية في عقائدها العسكرية. وحيث إن الخلافات في الرأي بخصوص هذه المسألة لن يتسنى التغلب عليها في هذه الدورة، فمن المهم أن تؤكد الدول الأطراف مجددا التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وتحفز تقدما عمليا بشأن خطوات، لفن كانت لن تشكل بديلا عن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، فإنها تساعد على الحد من المخاطر التي يشكلها وجود الأسلحة النووية.

٣٩ - وشدد بوجه خاص على أهمية إحراز تقدم بشأن عدم إبقاء الأسلحة النووية في حالة تأهب، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية، والترويج لدخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ. وأعرب في هذا الصدد عن تأييده للبيان الذي ألقاه الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية في الاجتماع السابق للجنة. وأبدى تأييده أيضا للخطوات الرامية إلى

٣٤ - وأشارت إلى أن بلدها يدين انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقاعدة الدولية القاضية بعدم إجراء تجارب نووية، ويدعو إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٣٥ - وأضافت أن قوة معاهدة عدم الانتشار تكمن في التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث وللالتزامات المقررة فيما يخص كل ركيزة منها. وتوفر الركيزة الثالثة، المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فرصة لزيادة الثقة والتعاون بين الدول، وتعد أداة لا تقدر قيمتها في توليد الثروة والرخاء العالميين. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أوضحت أن الجهود الرامية إلى الحد من الخطر الذي يمثله وجود الأسلحة النووية وإلى التوصل لتفاهم بشأن التحقق من نزع السلاح النووي توفر أرضية مشتركة تكمن فيها مصلحة حيوية للمجتمع الدولي ككل، وللدول الحائزة للأسلحة النووية بوجه خاص.

٣٦ - وأشارت إلى أن كوستاريكا تدعو كل الدول الأطراف إلى الامتثال بلا شروط للالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمرات الاستعراضية لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠، ويشمل ذلك ما يخص خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتدعو كل الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها دون شروط وبلا إبطاء. وهي تدعو أيضا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

بالتزاماتها بموجب هذه الخطة. كما يشكل خطر وقوع الأجهزة أو المواد النووية في أيدي جهات من غير الدول تهديدا لجهود عدم الانتشار. وتفخر فنلندا بأنها تقوم في هذا الصدد بدور المنسق الدولي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٤٦ - ويجب ألا تُستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً. وتتسم الثقة بأقصى درجات الأهمية في المسائل المتصلة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وبإمكان كل طرف وكل إجراء أن يقوي الثقة المتبادلة أو يضعفها. وأشار إلى أن التصريحات الخطابية غير المسؤولة عن استخدام الأسلحة النووية يمكن أن تنال من إحساس المجتمع الدولي بالأمن. وأوضح أنه يشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة حوارهما بشأن المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى. وأضاف أن إجراء هاتين الدولتين لمزيد من التخفيضات في ترسائيهما النوويتين يشكل عنصراً رئيسياً في بناء الثقة والتقدم صوب تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويتعين في هذا السياق سد الثغرة المعيارية المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغير الحائزة للأسلحة النووية حقاً مشروعاً في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً. ومن شأن هذه الالتزامات أن تمثل نتيجة إيجابية لدورة الاستعراض الحالية.

٤٧ - ويشكل وضع آلية تحقق متعددة الأطراف، ومعاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية يمكن استخدامها في صنع الأسلحة خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي. وتُعد فنلندا مسانداً قديماً لمعاهدة حظر التجارب النووية، وهي تكرر دعوتها جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة إلى أن تقوم ذلك بغير مزيد من الإبطاء. ولئن كان إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً اعترافاً وقف التجارب النووية مشجعاً، فإن هذا الإعلان ينبغي أن يعقبه منطقياً توقيع ذلك البلد وتصديقه على معاهدة حظر التجارب.

٤٨ - وتفخر فنلندا بأنها كانت أول دولة توقع على اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وقعت وصدقت على بروتوكول إضافي. وهي تحث كل الدول على أن تحذو الحذو نفسه وتبرهن على التزامها بعدم الانتشار بأقصى قدر من الشفافية. وقد قدمت فنلندا منذ سنوات كثيرة، من خلال برنامجها المتعلق بالدعم الثنائي، خبرتها الوطنية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية، التي ينبغي أن تشمل نطاقها المخزونات الموجودة من هذه المواد.

٤٩ - وقال إن شيلي ترحب بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً اعترافها تعليق التجارب النووية. لكن على هذا البلد أن يتخلى أيضاً عن جميع أنشطته النووية غير السلمية، وأن ينضم مرة أخرى إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفه دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن ينضم إلى معاهدة حظر التجارب النووية كي يتسنى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، الذي يعد أمراً جوهرياً للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

٤١ - وأوضح أن شيلي تلتزم، بوصفها طرفاً في معاهدة القطب الجنوبي ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها خطوات وسيطة أساسية لها تأثير إيجابي لا على المنطقة المعنية فحسب، بل أيضاً على المجتمع الدولي بأسره. وشدد من ثم على أهمية إنشاء منطقة من هذا النوع في الشرق الأوسط.

٤٢ - وأشار إلى أن شيلي تنوه بأهمية الاستعانة بأدوات التحليل الجنساني في المباحثات المتعلقة بالأسلحة النووية، وخاصة إعادة تعريف مفاهيم معينة في ضوء نهج جنساني جامع.

٤٣ - وأكد أهمية دورة الاستعراض الحالية وأعرب عن أمله في أن تغطي الدورة الحالية في نفس المسار الإيجابي للدورة السابقة المعقودة في عام ٢٠١٧، وأن تسهم في نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٤٤ - السيد فينانن (فنلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار حققت نجاحاً مدوياً. وهي تمثل حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين، وقد منعت انتشار الأسلحة النووية، ووفرت قاعدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأرست الأساس لنزع السلاح النووي.

٤٥ - ويطرح انتشار الأسلحة النووية أكثر التهديدات إلحاحاً في الوقت الحاضر. وما برح البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يسببان قلقاً جسيماً. وعلى الرغم من أن فنلندا تشجعها الجهود الدبلوماسية الجارية، فهي ما زالت تحث ذلك البلد على أن يمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماته الدولية، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولما كانت خطة العمل الشاملة المشتركة تؤدي دوراً هاماً في دعم هدف عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن فنلندا تحث في الوقت نفسه جميع الأطراف على الوفاء

بصورة تتسم بالمصادقية دون إحراز تقدم مواز في نزع السلاح النووي، وهو أمر لم يفت على من صاغوا معاهدة عدم الانتشار، وينبغي ألا يغيب عن بال الجميع.

٥٣ - وفي هذا الضوء، دُكر الدول الأطراف بأن المادة السادسة من المعاهدة وفقرات الديباجة المرتبطة بها تقرر أن نزع السلاح التزام واضح هدفه النهائي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأضاف أن الخطوات الثلاث عشرة وفروع خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ المتعلقة بنزع السلاح تبين بوضوح الوسائل التي ينبغي أن يُؤدى بها هذا الالتزام ويتحقق بها ذلك الهدف.

٥٤ - ولئن كان التقدم المحرز حتى الآن في مجال نزع السلاح النووي جديرا بالترحيب، فإن ما تُفد من الناحية الفعلية ليس إلا قلة قليلة من تدابير نزع السلاح المتفق عليها في إطار المعاهدة. بل يمكن في الواقع ملاحظة أن المواقف تجاه نزع السلاح النووي قد انقلبت إلى عكسها في حالات كثيرة، وأن محاولات قد جرت مؤخرا للتراجع عن جوانب من الالتزامات المحددة في معاهدة عدم الانتشار. ولذا فإن من الحيوي أن تؤكد الدول الأطراف مجددا أن جميع التدابير ما زالت تحتفظ بصلاحياتها بشكل كامل.

٥٥ - وأشار إلى أن التركيز قد انصب بشكل متزايد، منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، على العواقب الإنسانية الكارثية والبعيد المدى لاستخدام الأسلحة النووية، وكان ذلك تطورا رئيسيا في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ووجه في هذا الصدد الانتباه إلى ورقة العمل المتعلقة بهذا الموضوع، المقدمة من النمسا ودول أخرى، والواردة في الوثيقة [NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9](https://www.un.org/Depts/ptf/npt/2020/PC.II/WP.9).

٥٦ - وأضاف أن ظهور مفهوم "الحرب النووية المحدودة" مجددا في التفكير الاستراتيجي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يثير القلق بوجه خاص. فإن استنامت الدول للوهم الخطر بأن حربا نووية يمكن الحد من أثرها، فإنها لن تكون قد فعلت بذلك إلا زيادة خطر وقوع الكارثة. ودُكر الدول الأطراف بأنها قد تعهدت جميعا، بموجب الفقرة الأولى من ديباجة المعاهدة، ببذل قصارى الجهد لدرء هذا الخطر.

٥٧ - وأشار إلى أن الاعتبارات الإنسانية قد أصبحت أيضا عاملا هاما في التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها، وكان هذا تعبيرا رائعا عن رأي معظم الدول بأن الأسلحة النووية، عوضا عن أن توفر الأمن، تشكل من الناحية الفعلية تهديدا وجوديا

لتطوير نظام الضمانات وتدريب المفتشين الدوليين. ومن شأن استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيات النووية الأخرى في الأغراض السلمية أن يعود بمنافع هائلة على حياة الملايين، ولكنه يتطلب مراعاة أعلى مستويات الأمان والأمن النوويين.

٤٩ - وتعد معاهدة عدم الانتشار هامة إلى درجة لا يمكن السماح معها للمعاهدة بأن تفشل. ومن مسؤولية الدول الأطراف أن تكفل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويجب أن تُعنتم الفرصة لتؤكد مجددا أهمية وجدوى المعاهدة كجزء من الهيكل الأمني العالمي، وأن تبني الثقة المتبادلة من أجل القيام بذلك، وأن تعمل معا على جعل المعاهدة أكثر قوة وعالمية الطابع.

٥٠ - السيد هاجنوكزي (النمسا): قال إن بلده قد أدان باستمرار السلوك غير المقبول وغير المسؤول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجارب نووية وتجارب للغذائف التسيارية في انتهاك لعدة قرارات لمجلس الأمن. ويجب على ذلك البلد أن يعود إلى معاهدة عدم الانتشار، وأن يستأنف تعاونه الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يوقع ويصدق على معاهدة حظر التجارب النووية، إلى جانب سائر الدول التي لم تفعل ذلك بعد. فلن يتسنى تحقيق غاية المجتمع الدولي المشتركة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إلا بالوسائل السلمية. وأعرب عن أمله في أن تسفر الجهود الدبلوماسية عن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنظام الدولي.

٥١ - وأشار إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعد أهم إنجاز تحقق في مجال عدم الانتشار النووي في السنوات الأخيرة، قد أثبتت أن النهج المعتمد على التفاوض بمقدوره أن يؤتي ثمارا، ومن الحيوي أن تواصل كل أطراف ذلك الاتفاق تنفيذه. ويمكن أن توفر الخطة مصدر إلهام لحل مستقبلي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، وخاصة في ضوء الدلائل المشجعة الأخيرة على حدوث مفاوضات حقيقية.

٥٢ - وأضاف أن النمسا لها سجل قوي في مجال عدم الانتشار، إذ أنها أبرمت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا للضمانات وبرتوكولا إضافيا على حد سواء. ويعد التنفيذ الصارم والتحسين المستمر للإطار الدولي لعدم الانتشار أمرا جوهريا لمنع انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية أو إلى جهات أخرى. ومن المؤسف أن استمرار اعتماد دول معينة على الأسلحة النووية قد حفز دولا أخرى على توخي الخيار النووي. ولذا لن يتسنى تحقيق عدم الانتشار

للبشرية. ووجه الانتباه في هذا الصدد إلى ورقة العمل [NPT/CONF.2020/PC.II/WP.10](#)، المقدمة من بلده، والتي تتضمن تقييمًا محدثًا للآثار الأمنية للأسلحة النووية. وقال إن المعاهدة تتسق اتساقًا تامًا مع معاهدة عدم الانتشار، وتشكل صكا قانونيًا أساسيًا يسهم في تنفيذ المادة السادسة. وينبغي أن تشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز تنفيذ المادة السادسة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية، والحد من دور تلك الأسلحة في عقائدها العسكرية، وبذل جهود للحد من المخاطر.

٦٠ - وأشار إلى المعاهدة توفر، من خلال مادتها السادسة، الإطار القانوني الواقعي الوحيد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار وتحفظ الأمن. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي إلا من خلال نهج شامل للجميع ومتسم بالتدرج يستند إلى تدابير ملموسة وفعالة، تتضمن دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. وقال إن إيطاليا تظل داعمة ثابتة للمعاهدة وتقوم، بوصفها رئيس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠١٨، بالتركيز في جهودها على التوعية. وهي تدعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك بلا مزيد من الإبطاء. وتدعو في الوقت نفسه جميع الدول إلى احترام وقف تجارب التفجيرات النووية والامتناع عن أي إجراءات يمكن أن تقوض المعاهدة.

٦١ - وينبغي أن يكون تفاوض مؤتمر نزع السلاح على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية رئيسية. وقال إن إيطاليا تتوقع في هذا الصدد أن يسفر عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عن نتيجة بناءة. ورشما تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي لكل الدول المعنية أن تتقيد بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وأبدى ترحيبه أيضًا بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

٦٢ - وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية رئيسية عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقال إنه لئن كان يرحب بالتخفيضات التي أجرتها هذه الدول في ترساناتها النووية، فإنه يشجع على إحراز مزيد من التقدم. ورحب أيضًا باتفاق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على الحدود المركزية التي تعينها المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وشجعهما على تمديد هذه المعاهدة ومواصلة المباحثات بشأن بناء الثقة، والشفافية، وأنشطة التحقق، والإبلاغ. وقال إن من المهم أيضًا أن يحافظا على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى

للبشرية. ووجه الانتباه في هذا الصدد إلى ورقة العمل [NPT/CONF.2020/PC.II/WP.10](#)، المقدمة من بلده، والتي تتضمن تقييمًا محدثًا للآثار الأمنية للأسلحة النووية. وقال إن المعاهدة تتسق اتساقًا تامًا مع معاهدة عدم الانتشار، وتشكل صكا قانونيًا أساسيًا يسهم في تنفيذ المادة السادسة. وينبغي أن تشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز تنفيذ المادة السادسة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية، والحد من دور تلك الأسلحة في عقائدها العسكرية، وبذل جهود للحد من المخاطر.

٥٨ - وتعترف النمسا بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. غير أن هذا الحق لا يترتب عليه أي التزام باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، أو لدعم هذا الاستخدام من جانب آخرين. بل إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة قد شجع الدول على استخدام مزيج ملائم من مصادر الطاقة الموائمة لظروف كل منها. وعليه، فإن النمسا قد اختارت ألا تستخدم الطاقة النووية في توليد الكهرباء، إذ رأت أن كلفة المخاطر ترجح كفة المنافع، على نحو ما يتضح من الحادثين اللذين وقعوا في محطتي تشرنوبيل وفوكوشيميا لتوليد الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن كيفية التخلص من النفايات المشعة بطريقة مأمونة ودائمة مسألة لم تحل بعد حلا مرضيا. وفيما يتعلق بالاتجاه الراهن المتمثل في الأخذ بالطاقة النووية في مناطق جديدة غنية بالطاقة، دُكر الدول الأطراف بأن البرامج السلمية قد حُولت أحيانا، من الناحية التاريخية، إلى برامج نووية عسكرية. ونوه بأن على الدول التي تختار مع ذلك أن تستخدم الطاقة النووية في توليد الكهرباء أن تطبق أعلى المعايير المتصلة بالأمان والأمن وإدارة النفايات وعدم الانتشار.

٥٩ - السيد إيكارناتو (إيطاليا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على نزع السلاح بمعناه الأوسع، ويلتزم التزاما كاملا بنزع السلاح وتوحيد الأسلحة وعدم الانتشار، ويعتبر هذه المسائل عناصر جوهرية في سياسته الخارجية. وأكد مجددا في هذا السياق المكانة المركزية لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها صكا متعدد الأطراف له أهميته الفائقة في حفظ وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وأضاف أن المعاهدة تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، والقاعدة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، وعنصر هام في تنمية التطبيقات النووية للأغراض السلمية. وما زالت خطة العمل المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ توفر أساسا جيدا

أنشأت عدة مراكز امتياز بحثية مكنتها من التعاون على المستوى الدولي بشأن مواصلة تنمية هذه التطبيقات. وفي السنوات الأخيرة، ركزت على التعليم والتدريب في هذا المجال، وهي تدعم بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولما كان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يقتضي تنفيذ الضمانات ومعايير ملائمة وفعالة للأمان والأمن، فإن إيطاليا تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز أمان وأمن المواد والمرافق النووية.

٦٨ - السيدة مكارني (كندا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار شكلت منذ دخولها حيز النفاذ حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، مما أتاح تحقيق عدد كبير من الإنجازات على صعيد الركائز الثلاث. وأدت المعاهدة بوجه خاص إلى الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتكريس حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل ضمانات صارمة، وتوفير أساس قانوني يُستند إليه في تحقيق نزع السلاح النووي.

٦٩ - ولئن كانت الدورة الحالية قد أتاحَت للدول الأطراف فرصة لإعمال الفكر بشأن هذه الإنجازات، فإن على هذه الدول أيضا أن تقيم التحديات الجديدة التي تهدد إحراز مزيد من التقدم، وتريد من خطر استخدام الأسلحة النووية، وتحد من فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من التطورات المشجعة الأخيرة، فإن نظام عدم الانتشار ما زال يواجه تحديات يتمثل أهمها في إصرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تطوير برنامجها النووي وبرنامجها المتعلق بالقذائف التسيارية، في انتهاك لكل من معاهدة عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن المتتالية، والاحتمال الخطر بأن يقوم ذلك البلد بنقل مواد ومعارف تتصل بصنع الأسلحة النووية إلى دول أخرى وجهات من غير الدول. وفي الوقت نفسه، تضعف الثقة بالدبلوماسية النووية لاستمرار الشكوك التي تكتنف خطة العمل الشاملة المشتركة، وتناقص تأثير الاتفاقات الثنائية المبرمة من وقت طويل بشأن تحديد الأسلحة والأمن، بما في ذلك بسبب انتهاك الاتحاد الروسي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ومن منظور أوسع نطاقا، تجدد التنافس بين الدول النووية الكبرى، مما يهدد باستثارة تلك الأنواع من سباق التسلح والتفكير القائم على الاستئثار بكل المكاسب التي كان قد تم التخلي عنها عن حق منذ وقت طويل.

٧٠ - وعلى الرغم من أن كندا تعترف بعدم استقرار البيئة الأمنية الدولية، فإنها مقتنعة بأن القيام بعمل جاد لتعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة يظل أمرا يمكن إنجازه. والواقع إن التحديات الجديدة تؤكد

بوصفها اتفاقا بارزا يتسم بأهمية كبرى للأمن والاستقرار الأوروبيين والدوليين.

٦٣ - وأشار إلى أن انتشار الأسلحة النووية ما زال يشكل تهديدا كبيرا للأمن الدولي. ويعد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار، ويؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ومن ثم تؤيد إيطاليا تعزيز هذا النظام، بما في ذلك من خلال الانضمام العالمي إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية.

٦٤ - وأضاف أن البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالا يمثلان تهديدا كبيرا للأمن الدولي. وعلى الرغم من أن الجهود الدبلوماسية الجارية الرامية إلى التوصل لحل سلمي جديدة بالترحيب، فيجب نزع السلاح بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه من خلال مفاوضات جادة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاستمرار في ممارسة أقصى ضغط على هذا البلد، بما في ذلك من خلال التطبيق الصارم للجزاءات. وستعتمد فعالية تلك التدابير على وحدة المجتمع الدولي وإصراره.

٦٥ - وفي سياق الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الثقة المتبادلة وتعزيز هيكل عدم الانتشار، تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة نجاحا دبلوماسيا تاريخيا. وترحب إيطاليا بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية استمرار جمهورية إيران الإسلامية في الالتزام بأحكام هذه الخطة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى الجهد لكفالة استمرار الخطة في تحقيق النفع للجميع. فالتنفيذ الكامل للخطة ولجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بمقدوره أن يدعم الأمن الدولي والإقليمي.

٦٦ - ولما كانت المناطق الخالية من الأسلحة النووية هامة للسلم والأمن، فإن إيطاليا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدة التي تنشئ هذه المناطق، وتؤيد عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تحضره جميع دول المنطقة استنادا إلى اتفاقات يتم التوصل إليها بشكل حر.

٦٧ - وعلى الرغم من أن إيطاليا قد قررت في نهاية ثمانينات القرن العشرين أن تتوقف تدريجيا عن استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، فإن بمقدورها أن تسوق عددا من النماذج الناجحة للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية على المستوى الوطني، وقد

لكفالة توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وتوفر لها دورة الاستعراض الحالية فرصة لتحسين الخطاب العالمي ورسم مسار ذي منحى عملي أكبر في وقت يحتم إحراز هذا التقدم. وأعربت عن أملها في أن تتمكن الدول الأطراف من تعزيز فرص إيجاد عالم أكثر أمناً، وتدعيم المعاهدة، وزيادة قوة النظام المتعدد الأطراف.

٧٥ - السيد غابرييلس (هولندا): قال إن كفالة نجاح الدورة الحالية مسؤولية جماعية للدول الأطراف. وينبغي لها، بدلا من التركيز على ما تواجهه من تحديات، أن تناقش كيف يمكن المضي قدما وضمان نجاح دورة الاستعراض الحالية. ويمكن أن يكون الموجز الوقائي لرئيس الدورة السابقة للجنة التحضيرية، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40، نقطة بداية مفيدة في هذه العملية. وقد قدم بلده أيضا ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.11) إلى الدورة الحالية تسلط الضوء على المجالات التي قد يتسنى فيها إحراز التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، حدد رئيس الدورة الأولى ثمانية مبادئ موجهة (NPT/CONF.2020/PC.I/14) تعبر عن المصالح المشتركة للدول الأطراف والمنافع المتبادلة لنظام عدم الانتشار، وهي يمكن أن تشكل نقطة بداية في بحثها عن قواسم مشتركة. وأعرب عن أمله في أن تخطى هذه المبادئ الثمانية بتأييد الدول الأطراف.

٧٦ - وقال إن البيئة الأمنية الحالية لئن كانت تكتنفها التحديات، فإنها يمكن أن تساعد الدول الأطراف على تركيز جهودها. وبمقدور هذه الدول أن تجزئ التحديات وتجعلها أطوع للمعالجة بطرح مجموعة أسئلة توجه مباحثاتها. وتتعلق هذه الأسئلة، في جملة أمور، بكيف يمكن للدول الأطراف أن تحول دون تقويض سلطة المعاهدة من جراء انتهاكات المعاهدة على يد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكيف يمكن منع الانتهاكات المماثلة في المستقبل؛ وكيف يمكن تعزيز القاعدة القاضية بعدم استخدام الأسلحة النووية، وذلك مثلا من خلال تدابير الحد من المخاطر أو تعزيز ضمانات الأمن السلبية؛ وأي خطوات تكفل نزع السلاح بقدر أكبر يمكن الاتفاق عليها أثناء دورة الاستعراض الحالية؛ وكيف يمكن للدول الأطراف أن تدعم الركيزة الثالثة للمعاهدة لضمان انتفاعها جميعا من التكنولوجيا النووية؛ وكيف يمكن التصدي للتحديات التي تواجهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها المتصلة بالضمانات؛ وكيف يمكن تحسين أساليب العمل لزيادة فعالية دورات الاستعراض وكفاءتها؛ وكيف يمكن تشجيع المشاركة المتساوية للرجال والنساء في سياق المعاهدة.

ضرورة القيام بعمل عاجل. ومن الختمي، مع اقتراب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، المضي قدما بروح المشاركة البناءة لضمان تحقيق نتيجة مثمرة.

٧١ - وتظل كندا ملتزمة بتشجيع المبادرات العملية الشاملة للجميع التي ترمي إلى وقف انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الجهود المبذولة من أجل إزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف. وتفخر كندا على وجه الخصوص بأنها تقود فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي يجرز قدما طيبا في وضع طائفة كاملة من الخيارات لأغراض التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشجع كندا أيضا، بالتنسيق مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مراعاة الشفافية من جانب كل الدول الأطراف فيما يخص التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإبلاغ عن ترساناتها النووية. وتواصل كندا أيضا الجمع بين مشاركتها الدبلوماسية ومساهماتها المالية الكبيرة، بما في ذلك من خلال برنامجها المتعلق بالحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل.

٧٢ - وينبغي أن تهتدي الدول في كل جوانب عملها خلال دورة الاستعراض الحالية بمبدأ شمول الجميع. ويقتضي ذلك المساواة في تمثيل كل من النساء والرجال، لا في تشكيل الوفود فحسب، بل أيضا في صياغة المنظورات الموضوعية بشأن المسائل الرئيسية التي تناوّلها المعاهدة وبشأن المسائل الأخرى المتصلة بالأمن الدولي. وستسعى كندا أيضا إلى كفالة تعزيز قيمتي شمول الجميع والمساواة في التمثيل في جميع جوانب مشاركتها بشأن قضايا المعاهدة، وهي تشجع سائر الدول الأطراف على أن تحذو الحذو نفسه. وتعمل كندا في هذا الصدد على ضمان الإدراج الفعلي للتحليل الجنساني في تصميم ورصد وتقييم جميع البرامج المتصلة بأسلحة الدمار الشامل.

٧٣ - ويعتمد أمن كندا، شأنه شأن أمن حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، على الردع النووي. غير أن هذا ينبغي ألا يكون معوقا للعمل، لأن الردع النووي لا يستبعد نزع السلاح المتبادل التدريجي. وفي السياق الاستراتيجي الحالي، يمكن عمل ما هو أكثر للحد من التهديدات النووية وتخفيض الترسانات.

٧٤ - وعلى الرغم من أن الدول الأطراف ما زالت منقسمة بشأن خير سبيل لتحقيق مصالحها المشتركة في إطار المعاهدة، فإن عليها أن تعمل على بناء الثقة والاطمئنان، وأن تسعى إلى إيجاد قواسم مشتركة

الدول الأطراف في بالها التطلعات التي أسست عليها المعاهدة، وأن تحافظ على تعددية الأطراف، وأن تتمسك بالمساواة في الحوار والتشاور من أجل صون وتعزيز سلطة المعاهدة وعالميتها وفعاليتها.

٨١ - ومن المهم احترام الشواغل الأمنية المشروعة للدول. فإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أمر لن يتحقق بين ليلة وضحاها. وفي عملية تناول مسائل عدم الانتشار، ينبغي عدم إغفال بيئات الأمن الإقليمي. بل ينبغي للدول الأطراف أن تشجع الأمن الشامل والتعاوني والمستدام من أجل بناء عالم شامل للجميع، وسلم دائم، ورخاء مشترك.

٨٢ - وقد سار الحظر والتدمير الشاملان للأسلحة النووية جنبا إلى جنب مع السلام والتنمية. وينبغي أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من الإجراءات المموسسة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولئن كانت الدولة التي تحوز أكبر ترسانة نووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي، فإن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تحد من دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية وتتعهد بالتزام ملزم قانونا بسياسة "عدم المبادأة باستخدام" الأسلحة النووية بوصف ذلك أكثر الوسائل اتساما بالطابع العملي والفعال لدفع جهود نزع السلاح قدما.

٨٣ - ومن الجوهري احترام آلية المعاهدة. فسياسة الكيل بمكيالين وسياسة الانفراد بالرأي، اللتان تضعفان على نحو خطير من سلطة المعاهدة وفعاليتها، تعدان أكبر عدوين لنظام المعاهدة القائم. ويجب أن تُنفذ أحكام المعاهدة بصورة كاملة ومتسقة. ومن المهم أيضا احترام نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وينبغي أن تشارك الدول الأطراف مشاركة بناءة في المشاورات، وأن تكسر الجمود الذي يكتنف مسائل صعبة مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن تُحول النتائج إلى إجراءات ملموسة.

٨٤ - والصين ملتزمة بمسار التنمية السلمية ولن تشكل أبدا تهديدا لأي دولة، ولن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب مصالح الآخرين. ولا تعتزم الصين أن تصبح منافسا استراتيجيا، ولا ينبغي إساءة فهم نواياها الاستراتيجية أو تشويهها من جانب دول أخرى. وقد ناصرت الصين دوما الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وانضمت إلى استراتيجية تقوم على الردع النووي، مبقية قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لكفالة الأمن الوطني. واعتمدت سياسة نووية مستقرة والتزمت بمبدأ عدم المبادأة

وستسعى هولندا بجد وإصرار إلى صياغة إجابات لهذه الأسئلة وغيرها. ولئن كان هذا النهج لا يحول دون الدول الأطراف والتباحث بشأن مسائل تتباين الآراء إزاءها بقدر أكبر، فإن هذه المسائل الأخيرة يجب ألا تهيمن على مناقشتها إلى درجة تؤثر بشكل سلبي على نتيجة دورة الاستعراض الحالية. وعلى الرغم من أن السياق الجغرافي السياسي تكتنفه التحديات، فإن من واجب الدول الأطراف أن تتغلب على هذه التحديات وتمضي بالمعاهدة قدما.

٧٧ - السيد فوكونغ (الصين): قال إن معاهدة عدم الانتشار، التي تعد أهم معاهدة متعددة الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة النووية على الصعيد الدولي، قد وفرت خلال الأعوام الخمسين الماضية أساسا قانونيا لتجنب الحرب النووية وانتشار الأسلحة النووية، ولتمكين البشرية من الحصول على المنافع المستمدة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٧٨ - وقد بدأت دورة الاستعراض الحالية وأمامها تساؤلات معلقة كثيرة عن مسار الأمور. فمن جهة، تزايدت دعوات المجتمع الدولي إلى نزع السلاح؛ ووُضعت خطة العمل الشاملة المشتركة موضع التنفيذ الكامل؛ ووصلت الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى منعطف حاسم؛ ودخلت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى مرحلة جديدة. ومن جهة أخرى، تلجأ الولايات المتحدة، التي تحوز أكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدما، إلى ذرائع واهية لزيادة قدراتها النووية، وتمضي قدما في سياستها القائمة على الردع النووي، وتخفف عتبة استخدام الأسلحة النووية، مما يزيد من خطر سباق التسلح النووي ويهدد الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

٧٩ - وتثير هذه التطورات أسئلة عن التمسك بآلية نزع السلاح القائمة أو التخلي عنها، والاستمرار أو عدم الاستمرار في احترام مبدأ توافق الآراء. وكان هناك خلاف واضح بشأن مسار نزع السلاح الذي يتعين المضي فيه، وساد الكيل بمكيالين فيما يتعلق بعدم الانتشار. ويوجد أيضا افتقار إلى الثقة، وحوكمة ضعيفة في مجال الأمن الدولي. وهكذا تواجه المعاهدة تحديات لم يسبق لها مثيل.

٨٠ - وأضاف أن عقلية الحرب الباردة وذهنية الاستئثار بكل المكاسب قد تجاوزهما الزمن من وقت طويل في سياق تسوده العولمة. ولن يؤدي السعي إلى تحقيق الأمن المطلق إلا إلى زيادة التوترات وخطر الحرب. ولن يتسنى تحقيق سلم دائم إلا من خلال كفالة الأمن لجميع البلدان. وخلال دورة الاستعراض الحالية، ينبغي أن تضع

والنظام الدولي للضمانات النووية، والمبادرات الأمنية وبرامج التعاون المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن جهة أخرى، أدى التدهور الواضح في الظروف الجغرافية السياسية، التي اكتنفها التوترات والشكوك بل وحتى التحديات الصريحة للتشريعات الدولية، إلى تقويض مصداقية نظام عدم الانتشار.

٩١ - وسلط الضوء، بوجه خاص، على البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منوها بأنها البلد الوحيد حتى الآن الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وأشار إلى أن إسبانيا تحث ذلك البلد، بوصفه عضوا في مؤتمر نزع السلاح، على العودة إلى المعاهدة والتخلي عن برنامجها النووي وبرنامجها المتعلق بالقذائف التسيارية لاستكمال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وقال إنه لئن كان يلاحظ بتفاؤل حذر أن التوترات قد خفت حدتها مؤخرا، فمن المهم أن تحرز نتائج ملموسة.

٩٢ - وأضاف أن إسبانيا تشعر بالقلق أيضا إزاء التوترات التي تكتنف في الوقت الحاضر معاهدات الحد من الأسلحة، ولا سيما معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، مع تآكل نظام الأمن القائم في أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، والتساؤلات المتعلقة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الحيوي احترام ذلك الاتفاق حرفيا وتعزيزه بالانخراط دون إبطاء في حوار بشأن المسائل الأمنية ذات الصلة.

٩٣ - وعلاوة على ذلك، يثير تعامل دول معينة مع مسألة أسلحة الدمار الشامل بطريقة تُخَوِّف المعلومات وتُعرق السياسات قلقا متزايدا. ويمثل هذا السلوك لعبة بالغة الخطورة تلحق الضرر في نهاية المطاف بالطرف الأضعف في أي نزاع، أي بالمدينين. ويشهد المجتمع الدولي في الوقت الراهن حالة من هذا النوع في الجمهورية العربية السورية.

٩٤ - وإزاء هذه الخلفية، تأمل إسبانيا أن تُجرى مناقشة مفتوحة وشاملة تواصل فيها الأطراف طرح الاقتراحات والاستماع إليها. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأوضح أن بلده يؤيد اتباع نهج تدريجي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف. وأضاف أنه ينبغي رفض أي مبادرة لا تقوم على إيجاد حل توافقي أو توافق في الآراء، وينبغي كذلك نبذ الانقسامات لصالح بناء الجسور، لأن جميع الأطراف تتقاسم في نهاية المطاف الهدف نفسه.

باستخدام الأسلحة النووية، والامتناع عن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٨٥ - وتؤيد الصين معاهدة حظر التجارب النووية، وتشجع بصورة نشطة المصادقة على محطات الرصد الموجودة في أراضيها. وفي عام ٢٠١٧ جرت على المصادقة أربع محطات رصد إضافية. وهي تؤيد أيضا شروع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨٦ - وخلال السنتين الماضيتين، شاركت الصين مشاركة عميقة في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وستظل تتحلى بالموضوعية والمسؤولية في الحفاظ على الاتفاق مع كل الأطراف الأخرى.

٨٧ - وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فإن الصين ما برحت تدعو إلى إيجاد حل سياسي، وتتخذ موقفا محايدا، وتسعى إلى الترويج للمفاوضات. وينبغي لجميع الأطراف أن تغتنم الفرصة التي يوفرها انخفاض حدة التوترات في الوقت الحاضر وتمضي قدما، متبعة نهجا "ذا مسارين" يشجع نزع السلاح النووي وينشئ في الوقت نفسه آلية سلم في شبه الجزيرة من أجل التوصل إلى سلم واستقرار دائمين.

٨٨ - وتشارك الصين على نطاق واسع في التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتقوم بدور ريادي في بناء القدرات الإقليمية في مجال الأمن النووي، وتشجع المبادرات والتعاون في مجال الأمان النووي في آسيا وأوروبا.

٨٩ - وستواصل الصين دعم عملية نزع السلاح النووي، ومساندة نظام عدم الانتشار، وتنمية الصناعة النووية بطريقة مأمونة وفعالة، والإسهام في حفظ السلم والأمن العالميين.

٩٠ - السيد كارتاخيينا (إسبانيا): قال إن نظام عدم الانتشار يمر بمرحلة يمكن وصفها بأنها أفضل الأوقات وأسوأها في آن واحد. فمن جهة، يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، التي تعد حجر الزاوية في نظام راسخ الأركان، وتعتبر جمة الفائدة لا في ذاتها فحسب، بل أيضا للنطاق الذي تتيحه للتوافق في الآراء. وقد أثَّرت المعاهدة في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والترتيبات غير الرسمية لتحديد الصادرات، ومعاهدات الحد من الأسلحة النووية،

الانتشار. ويجب عليها، كيما تقوم بذلك، أن تركز على القواسم والنهج المشتركة.

١٠٠ - وتشارك أستراليا مشاركة نشطة في مجموعتين أقاليميتين لدول تسعى إلى تعزيز المعاهدة وتدعيمها، هما: مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومجموعة فيينا للدول العشر. وتوضح هاتان المجموعتان أن التنوع مورد لا يفترض أن يعوق التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المشتركة؛ وهذا أمر ينبغي أن يوضع في البال في الدورة الحالية.

١٠١ - ومن شأن تحسين الشفافية بشأن تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة أن يعزز الركائز الثلاث كلها، ولا سيما نزع السلاح. ومن المجالات الأخرى الجديدة بأن تولي اهتماما متجددا تعزيز عملية الاستعراض. وينبغي أن تدرس الدول الأطراف كيفية تركيز جهودها من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية مثلى. وأشار إلى أن بلده يرحب في هذا الصدد بتزايد الوعي بضرورة مراعاة المنظورات الجنسانية والتمثيل المتكافئ في سياق المعاهدة.

١٠٢ - وأضاف أن أستراليا تظل ملتزمة بإزالة الأسلحة النووية، لكنها تتحدى بالواقعية بشأن التحديات التي تعوق إحراز تقدم كبير في نزع السلاح في ظل المناخ الحالي. ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة وجمع البلدان معا من أجل إرساء قاعدة أقوى تتيح إحراز التقدم مستقبلا. وحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقوم بدور ريادي في تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح. وأوضح أن من شأن التركيز على الاستقرار الاستراتيجي، وتخفيف التوتر، والحد من المخاطر أن يرسى الأساس لتحقيق تخفيضات في المخزونات النووية مستقبلا. وأضاف أن مباحثات مفيدة قد دارت في هيئة نزع السلاح بشأن الحد من المخاطر. وترى أستراليا، بوصفها تتأثر هذه الهيئة، أن تحقيق نتيجة فيما يخص الحد من المخاطر سيشكل إسهاما إيجابيا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ومن أكثر السبل فعالية لبناء الثقة هو أن تعمل معا كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ومن شأن العمل، مثلا، بشأن عناصر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يقدم إسهاما موضوعيا في المفاوضات التي ستجرى مستقبلا. وفي الوقت نفسه، فإن الاضطلاع بعمل جاد بشأن التحقق من نزع السلاح يعد أمرا جوهريا.

١٠٣ - ويعد منع الانتشار النووي هاما اليوم كأهميته وقت التفاوض بشأن معاهدة عدم الانتشار. ويجب ألا تؤخذ المعاهدة،

٩٥ - وأشار إلى أن تعزيز نظام عدم الانتشار يستلزم تهيئة بيئة مساندة لنزع السلاح، والعكس صحيح. وأضاف أن خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ينبغي أن تظل أساسا يُستند إليه في تحقيق كلا الهدفين. ومن ثم، أكد ضرورة مواصلة التشجيع على التنفيذ العالمي للمعاهدة، والعمل على دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعقد مؤتمر لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٩٦ - وأضاف أن من المهم فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تسليط الضوء على التآزر بين الاستخدام المسؤول للطاقة النووية وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وستواصل إسبانيا مساندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تصميم وتمويل وتنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد دعمت أيضا إدارة الضمانات التابعة للوكالة من خلال برنامج خاص ينفذ تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

٩٧ - وأشار إلى أن إسبانيا قد قدمت، بالاشتراك مع أستراليا وكندا، ورقة عمل عنوانها "الأمن النووي في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.14). وتبين الورقة كيف أصبح موضوع الأمن النووي معقدا على نحو متزايد بفعل التطورات التكنولوجية، والنمو في شبكات المعلومات، وظهور تهديدات غير متناظرة، وتهديد الإرهاب النووي والإشعاعي. وترى الورقة أيضا أن المعاهدة لا يمكن أن تستبعد من مباحثاتها مبادرات مثل مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي، أو فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، أو قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأشارت الورقة كذلك إلى الصلة الواضحة بين حماية المواد النووية والإشعاعية والركائز الثلاث للمعاهدة. وأضاف أن مواصلة استكشاف هذا الموضوع أمر جدير بالاهتمام لأنه سيشجع أعمال الفكر بشأن إسهام المعاهدة في الأمن النووي والعكس بالعكس.

٩٨ - وفي المناخ الراهن الذي يتسم بالتعقيد ووجود تساؤلات معلقة، يجب أن تؤكد كل الدول الأطراف مجددا جدوى المعاهدة وفعاليتها. وختاما أكد أن أي إخفاق في خطو خطوة إلى الأمام، مهما كانت صغيرة، يعني من الناحية الفعلية التراجع خطوة إلى الوراء.

٩٩ - السيد سيدليار (أستراليا): قال إن من الحيوي أكثر من أي وقت مضى، في ظل تدهور البيئة الأمنية، أن تؤكد الدول الأطراف مجددا المكانة المركزية لمعاهدة عدم الانتشار وأن تعزز نظام عدم

الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ويتعين على كل الدول الأطراف أن تنفذ المعاهدة بطريقة كاملة وموضوعية ومتوازنة.

١٠٨ - وأشار إلى أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يتعاضدان ويتسمان معا بأهمية جوهرية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن جميع الدول الأطراف ملزمة بأن تتفاوض بحسن نية بشأن تدابير فعالة لإنجاز نزع السلاح بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه وشفاف، وأن عدم الانتشار هو إحدى الوسائل لبلوغ هذا الهدف. ولذا فإن السعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده مع تجاهل الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح يأتي بنتائج عكسية ويفتقر إلى الاستدامة.

١٠٩ - وأكد أن غرض المعاهدة يتمثل لا في منع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من حيازتها فحسب، بل أيضا في نزع سلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية. فلم يكن تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ يعني أن تحوز تلك الدول الترسنات النووية إلى ما لا نهاية. وينبغي أن تظل الدول الأطراف واعية بالبعد الإنساني لنزع السلاح، وأن تولي العناية الواجبة للعواقب الإنسانية لأي تفجير نووي. ولذا لا ينبغي لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستخدم تلك الأسلحة أو أن تهدد باستخدامها أبداً.

١١٠ - وأشار إلى أن ماليزيا قد انضمت إلى ٥٨ دولة أخرى في توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، وأنها مقتنعة بأن الأثر السياسي والقانوني للمعاهدة سيقود المجتمع الدولي صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقال إن الصك يعد سليما من الناحية القانونية وقابلا للتنفيذ، ويبحث برسالة قوية مفادها أن الأسلحة النووية غير مقبولة بشكل قاطع. ولذا دعا كل الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة إلى أن تقوم بذلك، وأن تسعى معا صوب دخولها حيز النفاذ. وأشار إلى أن ماليزيا تدعو أيضا كل الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية إلى أن تقوم بذلك. وإلى أن يبدأ نفاذ هذه المعاهدة، يجب وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وما يتصل بها من أنشطة البحث والتطوير.

١١١ - وأضاف أن بلده يعترف بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتجنب تحويل التكنولوجيا النووية بعيدا عن الاستخدامات السلمية. وتعد الوكالة أيضا هي جهة التنسيق العالمية للتعاون التقني في مجال التطبيقات النووية.

ولا الضمانات التي توفرها، كأمر مفروغ منه. إذ تطرح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية تحديين رئيسيين فيما يخص الانتشار. ويشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها النووي وبرنامجها المتعلق بالقذائف التسيارية، وترويجها لتكنولوجيات حساسة، تهديدا غير مقبول لإطار عدم الانتشار النووي. وفي الوقت نفسه، فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن تنقيد كل أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة بالتزاماتها، لأن الخطة تظل أفضل آلية متاحة لكفالة التزام جمهورية إيران الإسلامية بتنفيذ برنامج نووي سلمي تماما. ويجب أن يظل نظام الضمانات قويا وموثوقا به ومزودا بالموارد الملائمة. وتواصل أستراليا تقديم دعم قوي إلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحاسم المتعلق بالضمانات، وتنوّه بأهمية إبرام كل الدول التي لها اتفاقات ضمانات مع الوكالة بروتوكولات إضافية.

١٠٤ - ومن المهم الماضي في إحراز تقدم موضوعي يقود إلى بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، التي تشكل عنصرا أساسيا في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. وأشار إلى أن أستراليا تتطلع، في الوقت نفسه، إلى بدء المباحثات بشأن التطبيق المؤقت للأحكام الموضوعية لمعاهدة حظر التجارب.

١٠٥ - وأضاف أن الاستخدام البغيض للأسلحة الكيميائية الذي حدث مؤخرا في الجمهورية العربية السورية وماليزيا والمملكة المتحدة يؤكد ضرورة التحلي باليقظة إزاء الامتثال لالتزامات المعاهدة، والمساءلة عن انتهاك القانون الدولي.

١٠٦ - وتوضح المنافع المستمدة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في إطار الركيزة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، أهمية هذه الركيزة لتسعة من أهداف التنمية المستدامة. وتتطلع أستراليا إلى مواصلة التعاون في إطار معاهدة عدم الانتشار وفي محافل أخرى لضمان أن تستمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في جني منافع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٠٧ - السيد يعقوب (ماليزيا): قال إن العالم لئن لم يكن قد وصل في أي وقت مضى إلى هذه الدرجة من التنمية أو العولمة أو الدينامية، فإن البشرية ما زالت تواجه تهديدا خطيرا ينجم عن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإمكان استخدامها أو إساءة استخدامها أو انتشارها. ولذا فإن اتخاذ تدابير بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن يكون أعلى أولويات المجتمع الدولي. وتظل معاهدة عدم الانتشار هي حجر

الجوهرية الحفاظ على التقدم المحرز خلال الأعوام الثلاثين الماضية والإضافة إليه. وتقتضي البيئة الأمنية المعقدة والمتقلبة السائدة أن تتحلى الدول الأطراف بضبط النفس وأن تصل إلى حلول دبلوماسية. وتجدد تركيا دعوتها كل الدول غير الأطراف أن تنضم إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ولن يتسنى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا بمراعاة البيئة الأمنية الدولية والتركيز على اتخاذ خطوات تدريجية يمكن أن تحقق نتائج ملموسة.

١١٧ - وتدعو تركيا أيضا كل الدول إلى التقيد بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى. ومما يؤسف له أن معاهدة حظر التجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ويجب على كل الدول التي لم توقع وتصدق بعد على هذه المعاهدة أن تبادر إلى ذلك بلا إبطاء. وتتمثل خطوة جوهرية أخرى في شروع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤكد تركيا مجددا التزامها القوي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لما يدعو إليه قرار عام ١٩٩٥.

١١٨ - وتُعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا حيويا في نظام عدم الانتشار. وتُعتبر اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية أدوات جوهرية لوضع معيار قوي في مجال التحقق. ولذا تدعو تركيا الدول التي لم تنفذ بعد هذه الاتفاقات والبروتوكولات إلى القيام بذلك بلا مزيد من التأخير. وهي تؤكد أيضا الدور الحيوي لتحديد الصادرات في دعم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار.

١١٩ - ومن المؤسف أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تجارب نووية وتجارب للقذائف التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن تركيا تلاحظ أن الفترة الأخيرة شهدت ضبطا للنفس وتعليقا لهذه التجارب، فإنها تحث ذلك البلد على الامتثال لالتزاماته الدولية، والعودة إلى المعاهدة، وتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية.

١٢٠ - وأضاف أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل إنجازا دبلوماسيا هاما يكفل الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي كليهما، وينبغي الحفاظ عليها. وتشهد الخطة على استمرار أهمية لا معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل أيضا استخدام

١١٢ - وأشار إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلم والأمن بالتشجيع على زيادة الشفافية والحوار بين الدول على المستوى الإقليمي، مما يجدد من خطر التوترات والنزاعات الإقليمية. وأضاف أن ماليزيا تلتزم بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتقدر المشاركة الإيجابية بوصفها وسيلة حل المسائل المعلقة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توفر لجميع دول هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بآلا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تصدق على بروتوكولات كل المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تسحب أي تحفظات أو بيانات تفسيرية لا تتفق مع مضمون تلك المعاهدات وغرضها، وأن تحترم المركز اللانووي لتلك المناطق.

١١٣ - وأشار في هذا السياق إلى أن ماليزيا تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، الذي كان عنصرا جوهريا في حزمة قرارات أُنحت تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وسيظل القرار محتفظا بصلاحيته إلى أن تتحقق أهدافه.

١١٤ - وأضاف أن على الدول الأطراف أن تُظهر عزيمة صادقة في الوفاء بالتزاماتها، وأن تفي بتعهداتها، وأن تسعى إلى إحراز تقدم في الدورة الحالية. وأوضح أن ماليزيا تقف مستعدة للعمل في ارتباط وثيق مع سائر الدول الأطراف في ذلك المسعى وصولا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

١١٥ - السيد كورو (تركيا): أكد مجددا أهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، والأساس الجوهرية لتحقيق نزع السلاح النووي. وأشار إلى أن الأولوية، في منتصف دورة الاستعراض الحالية، تتمثل في الحفاظ على المعاهدة باعتبارها صكا رئيسيا لتدعيم السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، ولتعزيز تنفيذها العالمي. وقال إن تركيا ستواصل، جنبا إلى جنب مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الاضطلاع بدور بناء في راب الخلفات أثناء دورة الاستعراض الحالية.

١١٦ - وتؤيد تركيا نزع السلاح النووي بشكل منهجي وتدرجي وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وتشجع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من الخطوات لتحقيق هذا الهدف، لأن هذه الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح هذا. ومن

الأطراف على إبرام البروتوكولات الإضافية كوسيلة لتدعيم النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

١٢٤ - وأضاف في هذا الصدد أن الإمارات العربية المتحدة تظل تعتبر تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمراً جوهرياً، وتأمل أن يواصل هذا البلد الامتثال بصورة كاملة لالتزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وضمانات الوكالة، ومعاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعمل جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تيسير التحقق من أنشطتها النووية، وأن تعالج كل الشواغل الإقليمية والدولية لتوفير ضمانات كافية بشأن الطابع السلمي حصراً لبرنامجها.

١٢٥ - وتلتزم الإمارات العربية المتحدة التزاماً ثابتاً بالسعي إلى دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ بلا إبطاء، بوصفها عنصراً هاماً في النظام العالمي لنزع السلاح. وهي تدين مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير وتجربة الأسلحة النووية والقذائف الباليستية، مما يقوض نظام عدم الانتشار ويهدد الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي.

١٢٦ - وتعترف الإمارات العربية المتحدة بالتحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار، وتلاحظ الحاجة العاجلة إلى تنفيذ تدابير لتعزيزه. ويجب إحراز تقدم على صعيد الركائز الثلاث جميعاً لمعاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً نشطة لتحقيق التنفيذ العالمي للمعاهدة. ولذا دعا جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة بلا إبطاء.

١٢٧ - وقال إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مسألة ذات أولوية، لأن من شأنها أن تدعم أهداف المعاهدة وأن تعزز الأمن الإقليمي والدولي. وأعرب عن أمله في أن يتسنى إحراز تقدم هام أثناء دورة الاستعراض الحالية صوب تحقيق خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وعقد مؤتمر بشأن تلك المنطقة. وختم كلمته قائلاً إن الإمارات العربية تؤكد مجدداً التزامها بالتشارك بصورة بناء مع الدول الأطراف لإحراز تقدم هام ومثمر، من أجل المضي قدماً بالأهداف المبينة في المعاهدة.

١٢٨ - السيدة ترافنيك (سلوفينيا): قالت إن بلدها يؤيد بقوة عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وإن الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن

الدبلوماسية لحل الخلافات. ومن الجدير بالذكر أن كل تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد امتثال جمهورية إيران الإسلامية للاتفاق.

١٢٩ - وتؤيد تركيا حق الدول غير القابل للتصرف في الانتفاع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإدارتها الضمانات النووية وفقاً للمعاهدة، دوراً حيوياً في نظام عدم الانتشار وفي تعزيز إطار الأمن النووي الدولي. وقد أبرمت تركيا مع الوكالة اتفاقاً للضمانات الشاملة وكذلك بروتوكولاً إضافياً، وفي عام ٢٠١٢، أكدت الوكالة أن كل المواد النووية في البلد تظل تستخدم في الأنشطة السلمية وحدها، مما يثبت المستوى الرفيع لنظام البلد المعني بمراقبة المواد النووية.

١٢٢ - وعلى الرغم من التحديات التي واجهت معاهدة عدم الانتشار خلال السنوات الخمسين التي انقضت منذ التوقيع عليها، فقد تحقق تقدم ويسرت المعاهدة الوقوف على مجالات الاتفاق، مما دفع قدماً بالهدف المشترك المتعلق بإيجاد عالم أكثر أمناً. وينبغي أن يشكل هذا أساساً لمواصلة الجهود.

١٢٣ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده يظل ملتزماً بالجهود الرامية إلى إيجاد وصون عالم متحرر من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، ويشجع كل الخطوات الكفيلة بتعزيز السلم والأمن العالميين. وتوفر معاهدة عدم الانتشار إطاراً فعالاً للنظام الدولي لعدم الانتشار، وتعد قاعدة رئيسية للتنمية المسؤولة للطاقة النووية. وقد أحرزت الإمارات العربية المتحدة تقدماً طيباً في تنمية برنامجها المتعلق بتوليد الكهرباء من مصادر نووية في امتثال كامل لالتزاماتها الدولية وبما يتفق مع أعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار، وقد وصل تشييد مفاعلاتها النووية الأربعة إلى مراحله المتقدمة. وعلاوة على ذلك، يتبادل بلده، من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خبراته وممارساته المثلى مع الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة. وينبغي مواصلة تعزيز دور الوكالة حتى تتمكن من تقديم دعم كاف إلى الدول الأعضاء فيها. ولئن كان من حق كل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تطور الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن البرامج النووية يجب أن تبقى شفافة وسلمية وممتثلة لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتوقع الإمارات العربية المتحدة أن تمثل جميع البرامج النووية لنظام الضمانات، من أجل بناء ثقة المجتمع الدولي وتهدئة شواغله. ونوه بأن البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة تستكمل هذا النظام، وشجع الدول

ولذا تتوقع سلوفينيا أن تواصل كل الأطراف ذات الصلة الامتثال للاتفاق، الذي يعد أمراً جوهرياً لضمان الثقة الدولية بالطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني.

١٣٣ - وأبدت ترحيبها بالمحادثات الرفيعة المستوى المقبلة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبين هذا البلد الأخير وجمهورية كوريا، وأعربت عن تأييدها للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الوضع وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه من خلال الوسائل السلمية. غير أنها أدانت انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعديد من قرارات مجلس الأمن، ودعت كل الدول إلى تنفيذ التدابير التقييدية ذات الصلة بتنفيذاً كاملاً وفعالاً. وأشارت في الوقت نفسه إلى أن الجمهورية العربية السورية يجب أن تحل كل المسائل المعلقة وأن تنقيد بروتوكولها الإضافي الذي يشكل، مع اتفاقات الضمانات الشاملة الخاص بها، معياراً فعالاً للتحقق.

١٣٤ - وقالت إن سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء احتمال حصول جهات من غير الدول على أسلحة دمار شامل. ولذا فإنها تؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعمل اللجنة المنشأة عملاً بهذا القرار. ويعد التعاون الدولي في مجال الأمن النووي وسيلة لمواجهة كل من التحديات الوطنية والدولية بطريقة فعالة. وتسعى سلوفينيا بوصفها عضواً في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، إلى تيسير التعاون وتدعيم الأنشطة في هذا المجال. وأشارت علاوة على ذلك إلى أن سلوفينيا تؤكد، بوصفها بلداً يشارك خبراًه مشاركة واسعة في عملية إعداد التعديل المتوخى لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، على أهمية إكساب هذا الصك طابعاً عالمياً وتنفيذه تنفيذاً كاملاً.

١٣٥ - وقالت إن الأمن النووي والأمان النووي قد أتاحا استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وترحب سلوفينيا في هذا الصدد بإسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتدعم سلوفينيا الوكالة بتقديم مساعدتها التقنية، وهي مستعدة دوماً لتبادل خبرتها مع الآخرين وتود تحسين القدرات الخاصة بها. فبناء هذه القدرات يعد أمراً حيويلاً لأي بلد يستخدم التكنولوجيا النووية.

١٣٦ - السيدة غيتون (فرنسا): قالت إن من المهم، في ظل تدهور البيئة الأمنية الدولية، الحفاظ على سلامة معايير عدم الانتشار، وتوطيد النظام الدولي القائم على القانون، والتأكيد مجدداً على سلطة معاهدة عدم الانتشار، التي تظل حجر الزاوية في هيكل الأمن

يتحقق بشكل تدريجي من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار.

١٢٩ - ودُكرت بأن الدول الأطراف قد تعهدت، في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بأن تبذل قصارى الجهد كي تدخل معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، وقالت إن هذا الموضوع قد بُحث، في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، في منتدى بليد الاستراتيجي، وهو محفل رفيع المستوى يُعنى بمعالجة المسائل الإقليمية والعالمية الملحة. وأشارت إلى أن سلوفينيا تدعو كل الدول غير الأطراف إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة بلا إبطاء وبغير شروط مسبقة، بالنظر إلى ما لبدء نفاذ المعاهدة من أهمية للأمن العالمي.

١٣٠ - ونوهت بضرورة أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقالت إن سلوفينيا تؤيد كل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وعقد اجتماعات استشارية مفتوحة العضوية لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن شأن هذه الاجتماعات، والهيئة الفرعية للمؤتمر التي أنشئت مؤخراً، أن تساعد على رأب الخلافات في الرأي بخصوص المعاهدة. وقد أُحرز تقدم هام في هذا المجال وكذلك فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح.

١٣١ - وأشارت إلى أنها تشجع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في مبادرات لتعزيز الشفافية في مجال القذائف التسيارية، وخفض الاستعدادات العملياتية للأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، وإنشاء وصون مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأن تلك الإجراءات تشكل خطوات هامة أيضاً. فنزع السلاح بشكل فعال وقابل للتحقق ولا رجعة فيه يتطلب لا المشاركة النشطة من جانب تلك الدول فحسب، بل أيضاً ظروفًا تقنية وأمنية ملائمة. وشجعت أيضاً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تمديد المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

١٣٢ - وقالت إن سلوفينيا تعلق، بوصفها بلداً لديه مفاعل نووي قيد التشغيل، أهمية كبرى على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يتضح من عضويتها الحالية في مجلس محافظي الوكالة. وأشادت بالإسهام المهم الذي تسديه الوكالة لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وبعملها المتعلق بكفالة امتثال جمهورية إيران الإسلامية بصفة مستمرة للالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتبين هذه الخطة أن حتى أصعب المسائل يمكن حلها عن طريق الوسائل الدبلوماسية.

النظام الدولي لعدم الانتشار بصورة كبيرة، وتزيد من الحاجة إلى التحقيق في الأنشطة النووية السابقة والحالية لهذا البلد وفي صلاته المحتملة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه للتأكيد مجدداً على عدم جواز انتهاك مبدأ عدم الانتشار، ومحاسبة القائمين بأي انتهاكات. فلا يمكن إفساح مجال للإفلات من العقاب.

١٤٠ - وتواصل فرنسا الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة، بما فيها الالتزامات المتصلة تحديداً بمركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية. وهي تتبع، في مجال عدم الانتشار، سياسة تقوم على التصدي بقوة للتهديدات، وأداء مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن. وتواصل فرنسا، متبعةً نهجاً تدريجياً إزاء نزع السلاح النووي، تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وتظل ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية متى سمحت الظروف بذلك، وقد دعمت بشكل نشط المبادرات التي تشجع تحقيق تقدم تدريجي وواقعي. وقامت على وجه الخصوص بالمشاركة في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والإسهام في أنشطة شتى للتحقق من نزع السلاح، مما يبني الثقة ويكفل مصداقية الالتزامات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، أبتت فرنسا الحوار متصلاً مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن العقائد والاستقرار الاستراتيجي. وتعد هذه الجهود جوهرية لتعزيز الفهم المتبادل. وواصلت، مُعَوِّلاً على امتلاكها لخاصية التكنولوجيا النووية، دعمها للتنمية المسؤولة للطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية، وفقاً لأعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار. وتدعم فرنسا أيضاً العمل الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وزادت من جهودها فيما يخص التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا.

١٤١ - وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، حددت فرنسا عدداً من الأولويات للعمل المتعلق بالتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وتمثل إحدى هذه الأولويات في استئناف الحوار المتعدد الأطراف البناء والشامل للجميع الذي يتطلب، خلافاً للمبادرات القائمة على الوصم التي طرحت مؤخراً، اتفاقاً على الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتمتع فيه الجميع بأمن غير منقوص، وعلى الشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن يستند هذا الحوار إلى احترام المصالح الأمنية الوطنية والإقليمية، واعتبار أن الردع النووي

الجماعي وتمثل حصناً يقي من أزمات الانتشار. ولن يتسنى تعزيز المعاهدة إلا من خلال تدابير ملموسة وواقعية، في إطار نهج متوازن ومتكامل إزاء ركائزها الثلاث. ويقتضي الأمر التعاون والتوافق في الآراء من أجل تمكين الدول الأطراف من الوفاء بمسؤولياتها الجماعية والإسهام في السلم والأمن الدوليين.

١٣٧ - ومما يؤسف له أن التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها قد تزايدت. ففي العام الماضي، اضطلعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدد متزايد من الأنشطة المزعزعة للاستقرار، وواصلت برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية غير القانونيين، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويجب أن يحافظ المجتمع الدولي على وحدته وإصراره بغية تفكيك هذين البرنامجين بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأبدت في هذا الصدد ترحيبها بالبيانات التي صدرت مؤخراً عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وقالت إن هذه البيانات يجب أن تتلوها جهود ملموسة للمشاركة في مفاوضات جادة. وخلال دورة الاستعراض الحالية، يجب إيلاء أعلى درجات الأولوية لحل هذه الأزمة. ولذا أعدت فرنسا وعدد من الدول الأطراف الأخرى بياناً مشتركاً يؤكد مجدداً التزامها بسلامة المعاهدة، ويرد هذا البيان في الوثيقة [NPT/CONF.2020/PC.II/9](#)، وباب الانضمام إلى واضعيه مفتوح أمام كل الدول.

١٣٨ - وأضافت أن خطة العمل الشاملة المشتركة تعتبر اتفاقاً متيناً لعدم الانتشار ومكسباً للسلم والأمن الدوليين. ويجب الحفاظ عليه وتنفيذه بصورة كاملة من جانب كل الأطراف بأقصى قدر ممكن من الشفافية، في ظل الإشراف الصارم للوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أن فرنسا يساورها القلق على نحو خطير من جراء التطوير السريع لبرنامج القذائف التسيارية الإيرانية، ونقل القذائف إلى بلدان أخرى أو إلى جهات من غير الدول في المنطقة. ويجب أن تكف إيران عن هذه الأنشطة وأن تمتثل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعلق فرنسا أهمية كبرى على الجهود الرامية إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مستمرة، وتدعو كل الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية إلى القيام بذلك.

١٣٩ - وتؤدي الانتهاكات غير المقبولة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) في الجمهورية العربية السورية إلى تقويض

للأسلحة النووية. والخيار الوحيد المتاح أمامها هو أن تتخلى عن برنامج الأسلحة النووية الخاص بها بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن تعود للامتثال للالتزامات المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذا أعرب عن ترحيبه بإعلان هذا البلد مؤخرا أنه سيقف تجاربه النووية وتجاربه المتعلقة بالقذائف التسيارية وسيفكك موقع إجراء تجاربه النووية. وقال إن جمهورية كوريا قد عملت، بوصفها صاحبة المصلحة الجوهرية، في ارتباط وثيق مع المجتمع الدولي على تعزيز تنفيذ جزاءات مجلس الأمن، إلى جانب بذل الجهود لاستئناف الحوار سعياً إلى إيجاد حل سلمي. وقد أسفرت هذه الجهود عن موافقة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عقد اجتماعات قمة مع بلده، ومستقبلاً مع الولايات المتحدة. وتعد هذه الاجتماعات فرصة لإرساء الأساس لتحقيق نزع السلاح النووي وإحلال سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية. وستواصل حكومته التمسك بالمبدأ الحاسم المتمثل في نزع السلاح النووي وتطبيق الجزاءات إلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء جوهرياً. وأشار إلى أنه يطلب تأييد الدول الأطراف في هذا الصدد.

١٤٥ - وأضاف أن التوترات والخلافات المتزايدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية تضعف من احتمالات نزع السلاح النووي الذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالحالة الأمنية الراهنة. ويقتضي إحراز تقدم حقيقي بذل الجهود لتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح هذا. ويمكن أن تشمل تلك الجهود تخفيف التوترات، وإدارة الأزمات، والحد من المخاطر، وزيادة الاتصالات. ومن الجوهري أيضاً توفير مناخ يسوده الحوار الصريح والتعاون. فالحاولات المتسارعة لإنفاذ نزع السلاح لن تحرز تقدماً حقيقياً ولن تقدم إسهاماً في بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تعمل الدول معا على تحسين البيئة الأمنية بوجه عام، مع القيام في الوقت نفسه باتخاذ خطوات عملية وفعالة لتيسير جهود نزع السلاح. وتدعم جمهورية كوريا في هذا الصدد عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتتطلع إلى تلقي تقريره النهائي. وهي أيضاً ملتزمة بالسعي إلى دخول اتفاقية حظر التجارب النووية حيز النفاذ، وتشيد بالعمل الذي يقوم به الموقعون على هذه المعاهدة من أجل بناء وتعزيز النظام الدولي للرصد.

١٤٦ - وتعتقد معظم الدول أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مجال يمكن التوصل فيه إلى توافق واسع في الآراء. وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبرى على تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية

يظل عنصراً جوهرياً في الاستقرار وفي الأمن الدولي. ومما يتسم بأهمية جوهرية أيضاً التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وخاصة في مواجهة سباق تسلح يلوح في الأفق. ومن الأولويات الرئيسية الأخرى دخول اتفاقية حظر التجارب النووية حيز النفاذ؛ ومن ثم تدعو فرنسا كل الدول التي ليست أطرافاً بعد إلى التوقيع والتصديق على هذا الصك، وإلى التعاون بشكل كامل مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اللذان يحوزان معا ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية في العالم، الحد من ترسانتيهما النوويين، حتى بعد أن ينتهي في عام ٢٠٢١ سريان المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي تقدم إسهاماً حاسماً في الاستقرار الأوروبي الأطلسي.

١٤٢ - ويجب أن تواصل الدول الأطراف تشجيع التنمية المأمونة والمسؤولة والمستدامة للطاقة النووية المدنية. وقد قامت فرنسا، واضعة هذا الهدف نصب عينها، بتقديم ورقة عمل ترد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/WP.8 بشأن إنشاء إطار للتعاون النووي المدني، وذلك من أجل تبادل الممارسات المثلى.

١٤٣ - السيد كيم إين - شول (جمهورية كوريا): أكد مجدداً التزام بلده بالمعاهدة وبالحفاظ على نظام عدم الانتشار وتعزيزه في المنعطف الحرج الراهن. وقال إن المعاهدة تظل حجر الزاوية في هذا النظام، ولما كانت ركائز المعاهدة الثلاث ركائز متعاضدة، وجب السعي إلى تحقيقها بطريقة متوازنة. وتعد دورة الاستعراض الحالية هامة بوجه خاص بالنظر إلى أنها توافق الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة. ومن الجوهري إثبات أن المعاهدة ما زالت محتفظة بمجدواها وأنها تسهم في إيجاد عالم أفضل حالاً وأوفر أمناً للأجيال المقبلة.

١٤٤ - وعلى الرغم من تحقق عدد من الإنجازات البارزة، فما زالت تلوح تهديدات خطيرة. ويشعر بلده بالقلق بوجه خاص إزاء التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فمنذ الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، أجرى هذا البلد تجربته النووية السادسة وأطلق قذائف تسيارية متعددة. وهذه الأنشطة، التي ما كان لها أن تواجه إلا بجزاءات أشد قوة، تقوض على نحو خطير نظام عدم الانتشار، والوقف الساري بحكم الواقع على إجراء التجارب النووية، وميثاق الأمم المتحدة. ولا تستطيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنال مركز الدولة الحائزة

أي سبب على الإطلاق يدعوها لاستخدام هذه الأسلحة. والجمهورية العربية السورية، التي وجدت نفسها في الوضع الصعب المتمثل في محاربة الإرهاب الدولي على أرضها، قد سلمت طوعاً وترسانتها من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تمت إزالة الأسلحة الكيميائية من الأراضي السورية وتدميرها في عام ٢٠١٥، وذلك تحت أشد رقابة ممكنة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبمساعدة بلدان كثيرة من بينها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وبلدان من الاتحاد الأوروبي. لكن هناك قصة مختلفة فيما يخص الجماعات الإرهابية. فالمعارضة المتشددة تظل نشطة، وهي تحظى بتأييد الولايات المتحدة وبلدان معينة في الاتحاد الأوروبي تحوز أسلحة كيميائية. وما برح أفراد القوات السورية وقوات الشرطة الروسية يعثرون بصفة مستمرة على هذه الترسنات في الأراضي المحررة، ويبلغون بهذه الاكتشافات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. غير أن هذه التقارير قد عُض الطرف عنها. ويتضمن الموقعان الشبكيان لوزارة الدفاع ولوزارة الخارجية الروسيين أدلة لا تدحض في هذا الصدد. فعلى الأراضي السورية، تستخدم الأسلحة الكيميائية من جانب الجماعات الإرهابية لا من جانب الحكومة.

١٥٠ - وقبل عام واحد، قيل إن حادثاً يتعلق بأسلحة كيميائية قد وقع في خان شيخون. وقد طالب الاتحاد الروسي بإجراء تحقيق. وطلب وزير خارجية الولايات المتحدة من الاتحاد الروسي أن يوفر مساعدة الخبراء، وهي مساعدة كان الاتحاد الروسي مستعداً لتقديمها على النحو الواجب. وبعد ذلك أُبلغ بلده بأن مساعدته لم تعد مطلوبة. ويبدو أن الولايات المتحدة، بمجرد أن أدركت أن روايتها للأحداث تتداعى، قد تخلت عن دعوتها لإرسال خبراء، وشنت على الفور هجمات صاروخية على قاعدة شيرات الجوية، وهي هجمات لا يمكن أن يكون لها إلا غرض ممكن واحد هو: منع الكشف عن الحقيقة. ومن المفجع أن الأساليب نفسها قد استخدمت في عام ٢٠١٨: فعلى مدى شهرين، هما شهرا شباط/فبراير وآذار/مارس، لم يظل الاتحاد الروسي يحذر فقط من أن "الخوذ البيضاء" تُعد لعمل استفزازي مع اختلاق ادعاء بأن هجمات كيميائية قد نفذت في منطقة مأهولة بالجمهورية العربية السورية، بل لقد حدد مدينة دوما كهدف محتمل لهذه الهجمات. وكالعادة، فإن تحذيراته لم تجد أذناً صاغية. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، قامت الخوذ البيضاء، التي تحظى بدعم مالي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بتلفيق افتراء شائن آخر. وقد فعل الاتحاد الروسي كل ما في وسعه للسماح للمفتشين بزيارة الموقع، وهم كانوا في دمشق على أهبة

للمطالبة بالمواد النووية. وللطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال التطبيق العالمي للبروتوكولات الإضافية. وينبغي أن تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يلزم من موارد لأداء ولايتها. ويؤيد بلده ويدعم برنامج التعاون التقني للوكالة بوصفه الآلية الرئيسية لزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وقد شاركت جمهورية كوريا، بوصفها من المساهمين الأوائل في هيكل الأمن النووي، في العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩، وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢١ المعني بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٤٧ - وعلى الرغم من تباين الآراء والأولويات، تتقاسم كل الدول الأطراف المسؤولية عن الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه. فهي لا تستطيع أن تتحمل الفشل خلال دورة الاستعراض الحالية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

١٤٨ - السيد **يرماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يجد نفسه مضطراً للرد على عدة تصريحات غير ملائمة أدلى بها ممثلون آخرون بشأن موضوعين لا يتصلان بأعمال هذه الدورة، وهما نزع السلاح الكيميائي في الجمهورية العربية السورية، والحادث الذي وقع في ساليزبوري بالمملكة المتحدة. ومن المؤكد أن أمام الوفود ما يكفي من مسائل صعبة تعالجها فيما يخص معاهدة عدم الانتشار بغير إثارة مسائل غير ذات صلة من هذا النوع. ويبدو أن بعض الممثلين قد ضلوا طريقهم ببساطة. فهذه الدورة ليست دورة لمجلس الأمن أو للجمعية العامة لها جدول أعمال مفتوح؛ بل إن الهدف المشترك بين الحاضرين هو تعزيز المعاهدة. ولذا تساءل عما يجعل ممثل الاتحاد الأوروبي يثير فجأة مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ويتهم الحكومة السورية بارتكاب تلك الهجمات. ومهما كانت الأهمية المعلقة على هذه المسألة، فمما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي يواجه كثيراً من المشاكل الهامة الأخرى التي ليست للجنة التحضيرية هي المنتدى المناسب على الإطلاق لمناقشتها. والمزاعم التي ساقها ذلك الممثل تشكل إلهاء غير مبرر لممثلي ١٩٠ دولة حضروا لمناقشة معاهدة عدم الانتشار.

١٤٩ - وعلاوة على ذلك، لا يتوافر، ولن يتوافر، دليل واحد على استخدام حكومة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، وذلك لسبب بسيط جداً هو أن الجمهورية العربية السورية ليس لديها

حكومته. وهي ترمي أيضا إلى إخفاء السياسة العدوانية للولايات المتحدة وانتهاكها السافر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من خلال وجود قواتها غير المشروع على ثلث الأراضي السورية.

١٥٤ - وعلاوة على ذلك، فإن الاتهامات تساق في وقت أعلن فيه الجيش العربي السوري انتصاره على كثير من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك من خلال تحرير الغوطة الشرقية من احتلال استمر أربع سنوات من جانب إرهابيين ظلوا يقصفون دمشق بالقذائف متسببين في قتل المدنيين الأبرياء. وإزاء حالة من هذا النوع، لا يوجد أي سبب يدعو جيشا إلى استخدام أسلحة كيميائية لن تحقق أي انتصارات أو مكاسب عسكرية. وأشار إلى أن المحادثات الإيجابية الدائرة في سوتشي بالاتحاد الروسي تعرقها بلدان معينة لخدمة مصالحها الخاصة على حساب المدنيين السوريين الأبرياء، ولحماية الجماعات الإرهابية. وأضاف أن هذه الاتهامات المخزية تساق في وقت لم تنجح فيه الولايات المتحدة في تمرير قرارات مجلس الأمن ترمي إلى اختلاق أدلة مفادها أن الحكومة السورية تستخدم الأسلحة الكيميائية، في محاولة لابتزاز الحكومة، التي لن تستخدم هذه الأسلحة أبدا. وتستدعي هذه الاتهامات إلى الذهن المزاعم الزائفة التي سبقت في عام ٢٠٠٣ عن أدلة ومعلومات تتعلق بجيالة العراق لأسلحة دمار شامل. ويجب الكف عن استغلال هيئات الأمم المتحدة لتخريب البلدان.

١٥٥ - وقال إن الجمهورية العربية السورية تدين استخدام الأسلحة الكيميائية وتعتبره عملا لا أخلاقيا، بصرف النظر عن وقت استخدامها وعن الطرف الذي قام بذلك. وقد أوفى بلده بالتزاماته وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، واحترم هذه الاتفاقية روحا ونصا. ولم تعد الجمهورية العربية السورية تحوز أي أسلحة كيميائية، كما أكد ذلك رئيس وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتعاون بلده بشفافية مع هذه المنظمة بل ودعا فريق تفتيش للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما. وهو يتعاون مع هذا الفريق في الوقت الحاضر.

١٥٦ - ونوه بأهمية أن يستخدم الممثلون لغة دبلوماسية ملائمة في كل المحافل الدولية.

١٥٧ - السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الجمهورية العربية السورية ليست لديها سلطة معنوية أو مصداقية لتناول هذه المسألة التي تقوض البيئة الأمنية الدولية. وسيُحاسب النظام وداعموه، كما ذكرت حكومته مرارا في مناسبات كثيرة، على استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

السفر. غير أن الولايات المتحدة قد قررت، بدلا من ذلك، أن تشن أكبر هجمات جوية في التاريخ على دولة ذات سيادة بغير موافقة مجلس الأمن وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. والسؤال المطروح هو هل هناك ما يستوجب مناقشة هذه المسائل في الدورة الحالية، أو هل ينبغي تفاديها تجنباً لتقويض مباحثات جادة مدرجة في جدول أعمال الدورة. والاتحاد الروسي لديه، بطبيعة الحال، الكثير ليقوله عن الحدين المتعلقين بالجمهورية العربية السورية وساليزوري، ولكن ليس هناك سبب يدعو إلى القيام بذلك في إطار اللجنة التحضيرية.

١٥٨ - السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن سلوك الاتحاد الروسي هو ربما ما دفع إلى إثارة هذا العدد الكبير من المسائل الحساسة في هذه الدورة. والاتحاد الروسي هو الذي ضل طريقه، من خلال دعمه النظام القائم في دمشق واستخدام هذا النظام للأسلحة الكيميائية. وقد أثارت الولايات المتحدة المسألة لأن معيارا أساسيا من معايير عدم الانتشار قد تم تقويضه مرات عديدة. وعلى الرغم من أن ممثل الاتحاد الروسي قد زعم أن الأسلحة الكيميائية قد أزيلت من الجمهورية العربية السورية، فمن الواضح أن هذه الأسلحة لم يتم حصرها جميعا.

١٥٩ - وتتمثل إحدى المشاكل في أن الاتحاد الروسي غير مهتم بإجراء تحقيق مستقل في الهجمات الكيميائية التي حدثت في الجمهورية العربية السورية. فقد مارس حق النقض إزاء عدة قرارات لمجلس الأمن تستهدف إعادة إنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ووجد الاتحاد الروسي دائما سبيلا للوم الآخرين على أشياء يعرف أنها لم تحدث. ففي دوما، على سبيل المثال، لم تتح فرصة الوصول أمام المفتشين إلا بعد وقت طويل. وتفيد تقارير دولية متعددة بأن السبب وراء هذا التأخير قد يكون هو إفساح المجال أمام الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي لتنظيف الموقع. وقد طُرحت أسئلة كثيرة، وعلى الرغم من أنه لا يملك إجابات عنها، فإن من حق الولايات المتحدة أن تفصح عن رأيها في هذا الانتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تشكل معيارا دوليا حاسم الأهمية، وأن تشجع الآخرين على القيام بالشيء نفسه.

١٥٩ - السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن اتفاقه مع ممثل الاتحاد الروسي في أن إثارة هذه المسألة في الدورة الحالية غير ملائم ويثبت أن من فعلوا ذلك قد ضلوا طريقهم ويهدرون عمدا وقت كل الوفود القيم. وقال إن هذه الاتهامات ما هي إلا حملة تشويهية تستهدف ممارسة الضغط على بلده وشيطنته

١٥٨ - السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي): كرر دعوته إلى كل الوفود أن تمتنع الآن وفي المستقبل عن أن تثير، تحت أي ذريعة، مسألة نزع السلاح الكيميائي في الجمهورية العربية السورية، لأن هذه المسألة يمكن أن تخل بعمل الدورة الحالية. وحث بوجه خاص ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ألا يسعيا إلى إثارة المسألة، لأن حكومة الجمهورية العربية السورية لديها كل الحق المعنوي والسياسي والعسكري لحماية بلدها. وقال إن الولايات المتحدة قد تدخلت في النزاع في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وزعمت الولايات المتحدة، منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ٢٠١١، أن الحكومة السورية تستخدم الأسلحة الكيميائية، وأن الولايات المتحدة ستهاجم هذا البلد ردا على ذلك. وبعدئذ فعلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتدبير أحداث من هذا النوع. وعلى الرغم من فشلها، فقد شنت مرتين هجمات صاروخية على الجمهورية العربية السورية، الدولة ذات السيادة. وهناك محفل متخصص يمكن أن تعالج فيه المسألة، هو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٠.